تسجل الآداب الأمازيغية مجموع 72 عنوان، مع هيمنة الرواية والقصة بنسبة 62,50% (45 عنوان)، تليها الشعر بنسبة 27,78% (20 عنوان).

وتبقى باقي الأجناس ضعيفة الحضور (حوالي 2,78% لكل من النقد والسيرة الذاتية ومتفرقات أدبية)، بينما لا يتجاوز المسرح نسبة (1,39%).

يلاحظ أن الآداب الأمازيغية، هي كذلك، خضعت لنفس المنطق بتصدر الرواية والقصة، ثم الشعر والزجل، باعتبارهما التعبيرين الأدبيين الأكثر طلبا من طرف القراء، فيما سجلت باقي الأجناس الأدبية أرقاما ضعيفة، تستوجب التشجيع والدعم لضمان تنوع الإنتاج.

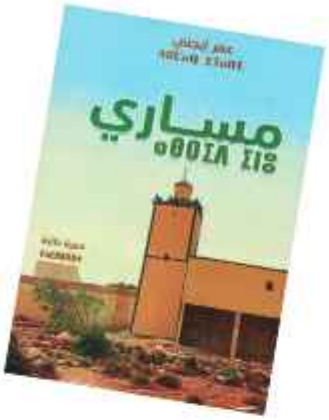





- توزيع الإصدارات حسب الآداب الإسبانية:

الآداب اللإسبانية	العدد	النسبة
رواية، قصة	4	33,33%
شعر، زجل	5	41,67%
متفرقات أدبية	3	25,00%
المجموع	**12**	**100,00%**

تظل الآداب الإسبانية محدودة الحضور، حيث بلغ مجموعها 12 عنوان، موزعة بشكل متقارب بين الأجناس. إذ يتصدر الشعر والزجل بنسبة 41,67% (5 عناوين)، تليهما الرواية والقصة (33,33%)، ثم متفرقات أدبية (25,00%).

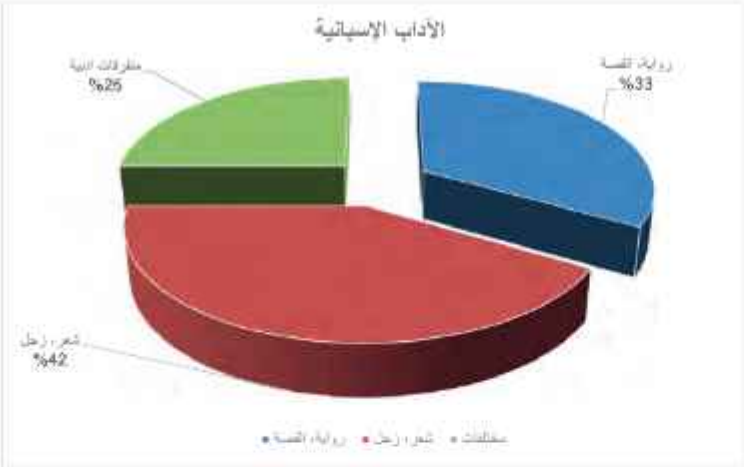

- توزيع إصدارات الآداب الألمانية:

تسجل الآداب الألمانية حضورا رمزيا، إذ لم تتجاوز عنوانا واحدا، ضمن جنس الرواية والقصة، مما يعكس ضعف الانفتاح على هذا الفضاء اللغوي.

الآداب وتقنيات الكتابة	العدد	النسبة
رواية، قصة	1	100%
المجموع	**1**	**100%**

خلاصة

تبين هذه المعطيات هيمنة الرواية والقصة على مختلف أشكال التعبير الأدبي، حيث تتجاوز نسبتها 60% في غالب الحالات، مقابل تراجع ملحوظ لباقي الأجناس، خصوصا المسرح والنقد.

كما يلاحظ وجود تفاوت بين اللغات من حيث الحجم والتنوع، حيث تتميز التعبيرات الأدبية باللغة العربية بقدر من التوازن، بالمقارنة مع باقي الأشكال الأدبية باللغات الأخرى.





- توزيع الإصدارات حسب العلوم الإجتماعية:

العلوم اللإجتماعية	العدد	النسبة
القانون	615	31,90%
علم الاجتماع والأنثروبولوجيا	420	21,78%
الاقتصاد	279	14,47%
التربية والتعليم	246	17,95%
العلوم السياسية	195	10,11%
التجارة، الاتصالات، والنقل	55	2,85%
الإدارة العامة والعلوم العسكرية	16	0,83%
الإحصاءات العامة	2	0,10%
المجموع	**1928**	**100%**

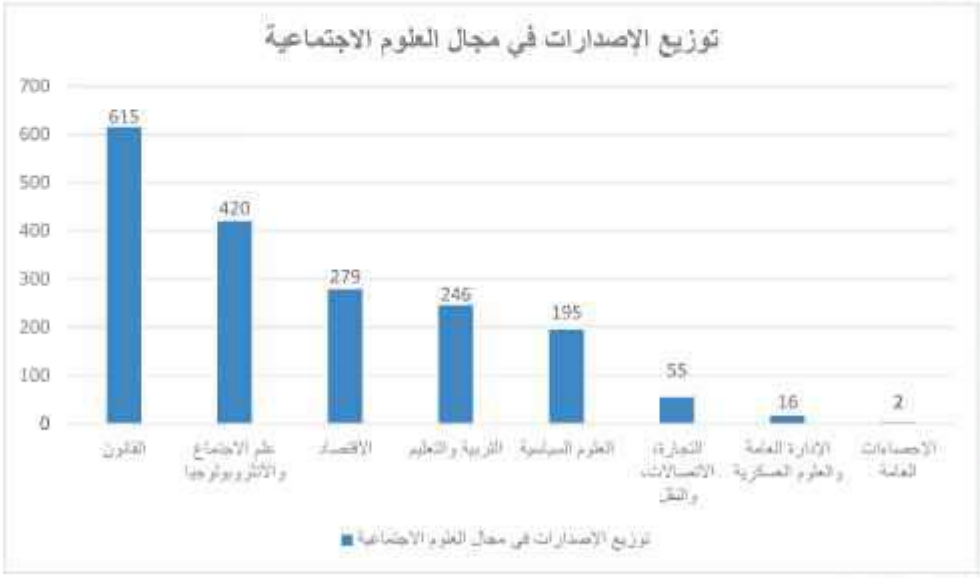

يبين جدول توزيع الإصدارات في مجال العلوم الاجتماعية أن هذا الحقل يحتل مكانة متقدمة ضمن بنية الإنتاج المعرفي بالمغرب خلال سنة 2025، حيث بلغ مجموع الإصدارات 1928 عنوانا، موزعة بشكل غير متكافئ بين التخصصات.



فقد تصدر مجال القانون هذا التوزيع ب 615 عنوان، أي بنسبة تبلغ 31,90%، مما يعكس الطابع المؤسساتي والتنظيمي للإنتاج العلمي في هذا الحقل، وارتباطه بحاجيات التأطير القانوني والإداري. ويليه مجال السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا ب 420 عنوان (21,78%)، وهذا يعكس الاهتمام بدراسة التحولات الاجتماعية والثقافية.

أما مجال التربية والتعليم، فقد حل في المرتبة الثالثة ب 346 عنوان (17,95%)، مما يؤكد مكانة القضايا التعليمية في الأجندة البحثية الوطنية. كما سجل مجال الاقتصاد حضورا مهما ب 279 عنوان (14,47%)، ليأتي بعده مجال العلوم السياسية ب 195 عنوان (10,11%)، ما يدل على تنامي الاهتمام بالقضايا السياسية والتدبير العمومي.



في المقابل، تبقى بعض التخصصات ضعيفة الحضور، مثل مجال التجارة والاتصالات والنقل ب 55 عنوان (2,85%)، ومجال الإدارة العامة والعلوم العسكرية ب 16 عنوان (0,83%)، بينما سجل مجال الإحصاءات العامة رقما ضعيفا جدا، إذ لا يتجاوز عنوانين إثنين (0,10%).

يتضح من خلال ما سبق أن بنية الإنتاج في مجال العلوم الاجتماعية تخضع لمنطق التمركز حول التخصصات ذات الارتباط المباشر بوظائف الدولة وحاجيات التأطير المؤسساتي، وخاصة في مجال القانون، في حين يبقى التنوع المعرفي محدودا في بعض الحقول الناشئة أو التطبيقية. كما يعكس هذا التوزيع حضورا معتبرا للدراسات الاجتماعية والتربوية، غير أنه يكشف في المقابل عن حاجة ماسة إلى توسيع قاعدة البحث وتنويع مواضيعه، لتشمل قضايا جديدة مرتبطة بالتحولات الرقمية والسوسيو اقتصادية، بما يعزز دور هذا الحقل في مواكبة التنمية وصياغة السياسات العمومية.







1.2-الخريطة المؤسساتية والجغرافية للنشر بالمغرب:

- توزيع الإصدارات حسب طبيعة النشر:

طبيعة النشر	العدد	النسبة
القطاع الخاص	3706	51,86%
النشر الذاتي (على نفقة المؤلف)	2432	34,05%
القطاع العمومي / المؤسساتي	1005	14,07%
المجموع	**7143**	**100,00%**

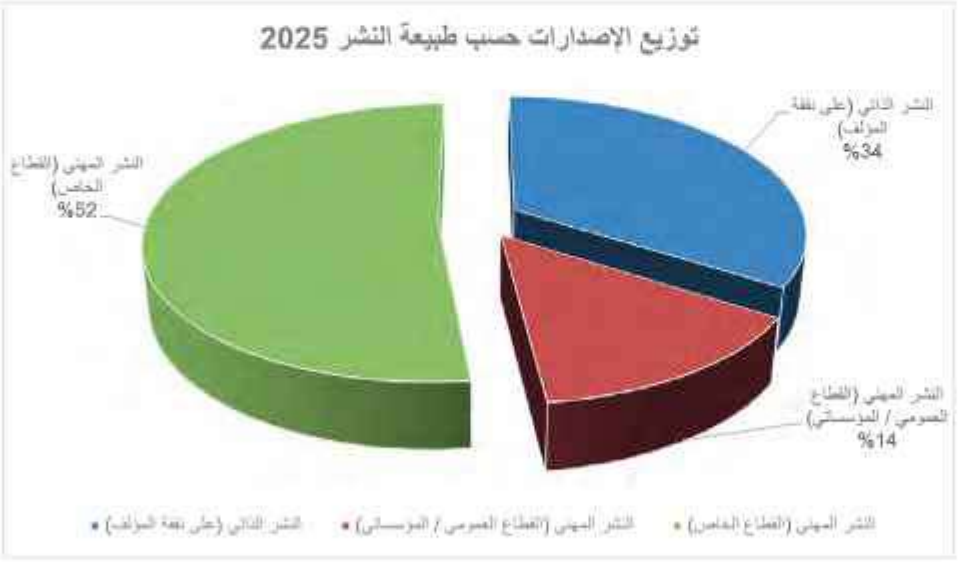

تظهر المعطيات الإحصائية المتعلقة بالإصدارات بالمغرب تباينا واضحا في طبيعة جهات النشر، حيث يتصدر النشر المهني في القطاع الخاص بحصة تناهز 51,86% من مجموع الإصدارات، مقابل حضور ملحوظ للنشر الذاتي.

بلغ عدد الإصدارات في إطار النشر الذاتي (على نفقة المؤلفين) حوالي 2432 عنوانا، أي ما يعادل 34,05% من مجموع الإصدارات، وهو ما يعكس استمرار حضور هذا النمط في المشهد الثقافي الوطني، سواء بفعل صعوبة الولوج إلى دور النشر المهنية أو رغبة بعض المؤلفين في الحفاظ على استقلاليتهم.

في المقابل، بلغ مجموع الإصدارات ضمن النشر المهني (القطاع الخاص والعمومي) حوالي 4711 عنوانا، أي بما نسبته 65,93% من مجموع الإصدارات، ويتوزع هذا الإنتاج بين:

- القطاع الخاص: 3706 عنوانا (51,86%):
- القطاع العمومي: 1005 عنوانا (14,07%).

وتبرز هذه المعطيات ثقل القطاع الخاص في بنية النشر الوطني، مقارنة بالحضور النوعي للقطاع العمومي، مع استمرار نسبة جيدة للنشر الذاتي.

ويمكن استخلاص الملاحظات التالية بشأن بنية النشر في المغرب:

1- نمو متزايد للقطاع الخاص:

يمثل القطاع الخاص الفاعل المركزي في دينامية النشر، في الوقت الذي يضطلع فيه القطاع العمومي بدور مكمل، ذي طابع داعم وتأطيري، خصوصا في مجال الإنتاج الأكاديمي والمعرفي.

رغم تصدره مشهد النشر، فإن القطاع الخاص يشتغل في بيئة تتسم بهشاشة بنيوية واضحة، تنعكس في عدة مؤشرات:

- ضعف القدرة الشرائية، وما يترتب عنه من ضعف الطلب على الكتاب؛
- اختلال منظومة التوزيع والتسويق، ومحدودية وصول المنتج الثقافي؛
- ارتفاع كلفة النشر مقابل ضعف العائد الاقتصادي.

ويؤدي هذا السياق إلى:

- توجه بعض الناشرين نحو الأعمال المضمونة أكاديميًا أو مدعومة مؤسساتيًا بدل المغامرة بأصوات جديدة؛
- تكريس نموذج نشر ذي أفق محدود تجاريا.

2- حضور وازن للنشر الذاتي:

بلغ عدد الإصدارات في إطار النشر الذاتي 2432 عنوانا، أي ما يعادل 34,05% من مجموع الإنتاج الوطني، وهو يعكس ظاهرتين متداخلتين: رغبة بعض المؤلفين في الاستقلال عن شروط السوق؛ وصعوبة ولوج عدد مهم من الكتّاب إلى النشر المهني بسبب معايير تجارية أو تحريرية.

يمكن قراءة النشر الذاتي بوصفه مؤشرًا على:

- اتساع قاعدة الكتّاب مقارنة بطاقة الاستيعاب المهنية؛
- تحول الكتابة إلى فعل رمزي للتموقع الثقافي، حتى دون ضمان التوزيع الواسع.

3- اختلال بنيوي في النشر:

يتضح من خلال تركيب مجمل هذه المعطيات أن بنية النشر بالمغرب لا تخضع لتوازن اقتصادي متكامل، بل تتسم باختلال بنيوي، يتجلى في:

- ضعف التكامل بين الإنتاج الثقافي وآليات السوق؛
- عدم قدرة الرأسمال الرمزي على التحول إلى قيمة اقتصادية؛
- استمرار الكتاب كمنتج عالي القيمة الثقافية منخفض المردودية الاقتصادية.

كما يفصح هذا الوضع عن:

- تعدد مسارات النشر (مهني، ذاتي، مدعوم)؛
- غياب تنظيم مندمج لسلسلة قيمة الكتاب؛
- تشظي المجال بين منطق ثقافي ومنطق اقتصادي غير مكتمل.

4- دلالة استراتيجية: نحو إعادة التفكير في نموذج النشر

تفضي هذه القراءة التحليلية إلى طرح أسئلة استراتيجية جوهرية تمس مستقبل النشر والكتاب بالمغرب:

- هل نحن أمام سوق نشر حقيقية، أم أمام منظومة تعمل بمنطق الدعم والطلب المؤسساتي؟
- هل يعبر النشر الذاتي عن حيوية إبداعية، أم عن ضعف الوساطة المهنية؟
- إلى أي مدى يمكن تحويل القطاع الخاص إلى قاطرة حقيقية للصناعات الثقافية؟
- وهل تتوفر شروط إدماج الكتاب في سلسلة القيمة للاقتصاد الثقافي؟

وتأسيسا على ذلك، تبرز الحاجة إلى:

- إعادة هيكلة منظومة النشر؛
- تعزيز آليات التوزيع والتسويق؛
- دعم التحول نحو نموذج اقتصادي مندمج في إطار الصناعات الثقافية والإبداعية.

• توزيع الاصدارات حسب التقسيم الجهوي للمملكة:

الآداب اللإسبانية	العدد	النسبة
الدار البيضاء - سطات	2125	29,75%
الرباط - سلا - القنيطرة	2051	28,71%
فاس - مكناس	607	8,50%
طنجة - تطوان - الحسيمة	599	8,39%
مراكش - اسفي	543	7,60%
سوس - ماسة	437	6,12%
بني ملال - خنيفرة	321	4,49%
الشرق	279	3,91%
درعة - تافيلالت	87	1,22%
العيون - الساقية الحمراء	43	0,60%
كلميم - واد نون	42	0,59%
الداخلة - وادي الذهب	9	0,13%
المجموع	**7143**	**100%**

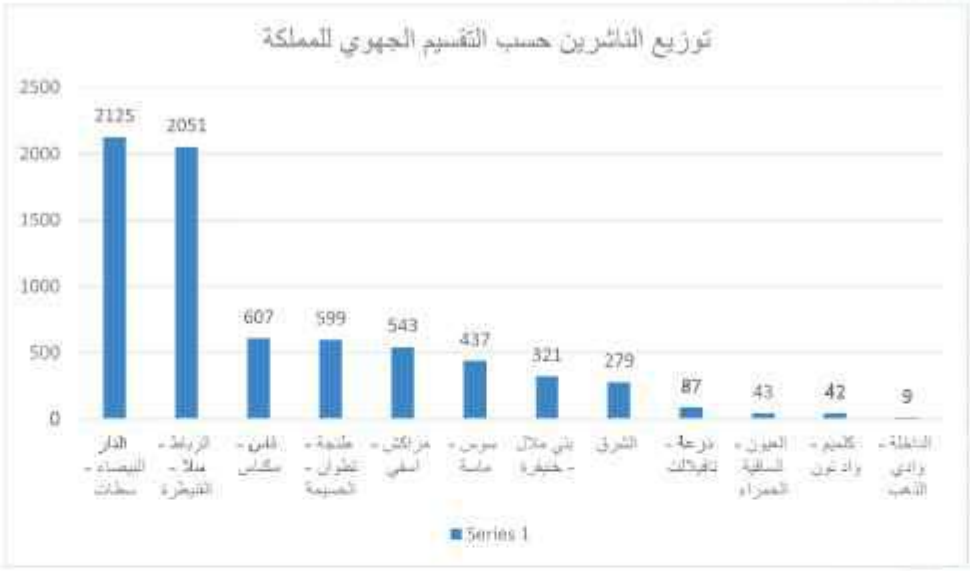

تشير القراءة التحليلية لهذه المعطيات الإحصائية إلى جملة استنتاجات، من أهمها:

أولا- ظاهرة التمركز المجالي: تؤكد المعطيات على تمركز واضح للإنتاج في محورين رئيسيين: جهة الدار البيضاء–سطات و جهة الرباط–سلا–القنيطرة، حيث تستحوذ الجهتان معا على حوالي 58,46% من مجموع الإصدارات المغربية، وهو ما يعكس مركزية ثقافية قوية للنشر بالمغرب.

ثانيا- الجهات متوسطة الإنتاج: تتوزع بين 6% و9%، وتمثلها جهة فاس–مكناس، وجهة طنجة –تطوان –الحسيمة، وجهة مراكش–آسفي، وجهة سوس–ماسة. تتوفر هذه الجهات على مؤسسات جامعية وبنية ثقافية نشطة، لكنها تظل دون القطبين المركزيين.

ثالثا- الجهات ضعيفة الإنتاج: تمثلها جهة الشرق، وجهة درعة–تافيلالت، وجهة العيون-الساقية الحمراء، و جهة كلميم-واد نون، و جهة الداخلة-واد الذهب. نسبها لا تتجاوز مجتمعة 10% تقريباً، ما يدل على ضعف البنيات التحتية للنشر، ومحدودية الاستثمار في مجال النشر، إضافة إلى ضعف حضور الفاعلين المهنيين..

يساعد تفسير هذه المعطيات على فهم العوامل التالية:

- **العامل الاقتصادي:** يرتبط تمركز النشر بتمركز الأنشطة الاقتصادية ودور النشر الكبرى.
- **العامل المؤسساتي:** يساهم حضور الجامعات ومراكز البحث في تعزيز إنتاج النشر.
- **العامل الإداري والثقافي:** يعزز تمركز المؤسسات الوطنية من دينامية النشر.

انطلاقا من هذه القراءة، يمكن تسجيل الخلاصات التالية:

- هناك لا توازن مجالي واضح في خريطة النشر المغربي؛
- يتركز أكثر من نصف الإنتاج الوطني في جهتين فقط؛
- تعاني الجهات البعيدة عن المركز من ضعف بنيوي في قطاع النشر؛
- تبرز الحاجة إلى سياسات عمومية داعمة للامركزية الثقافية، وتعزيز العدالة المجالية على مستوى الإنتاج في مجال النشر والكتاب.

- توزيع الإصدارات حسب مقاربة نوع الناشر الذاتي:

مقاربة نوع الناشر الذاتي	عدد الإصدارات	النسبة
ذكور	1935	79,56%
إناث	497	20,44%
المجموع	**2432**	**100%**

تكشف المعطيات الإحصائية المتعلقة بالإصدارات المغربية المنشورة في إطار النشر الذاتي عن هيمنة واضحة للذكور. إذ بلغ عدد العناوين الصادرة عنهم 1935 عنوانا من مجموع 2432 عنوانا. أي بنسبة دقيقة تقدر ب 79,56%. مقابل 497 عنوان صادر عن الإناث. أي بنسبة 20,44%.

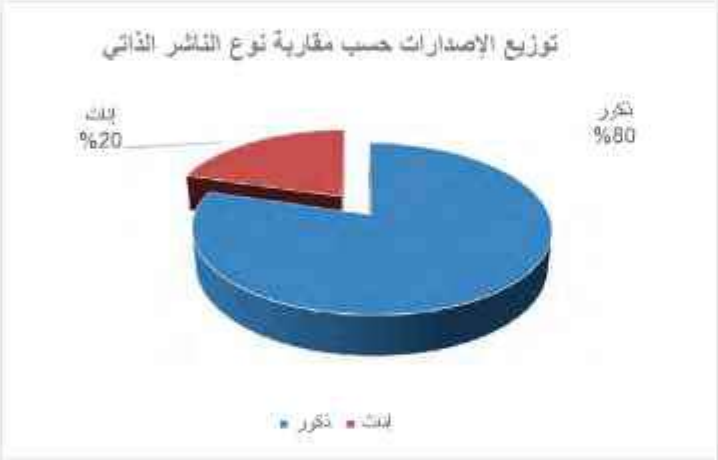

ويعكس هذا التفاوت فجوة نوعية بينة في مجال النشر الذاتي. لا يمكن فهمها إلا في ضوء مجموعة من العوامل المتداخلة. سواء كانت ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية. والتي قد تؤثر في شروط الولوج إلى فعل النشر وإنتاج المعرفة.

3.1-توزيع الإصدارات حسب خصائص المؤلف:

- توزيع الإصدارات حسب طبيعة المؤلف:

نوع المؤلف	العدد	النسبة
شخص مادي	6059	84,82%
شخص معنوي (هيئات ومؤسسات)	1084	15,18%
المجموع	**7143**	**100%**

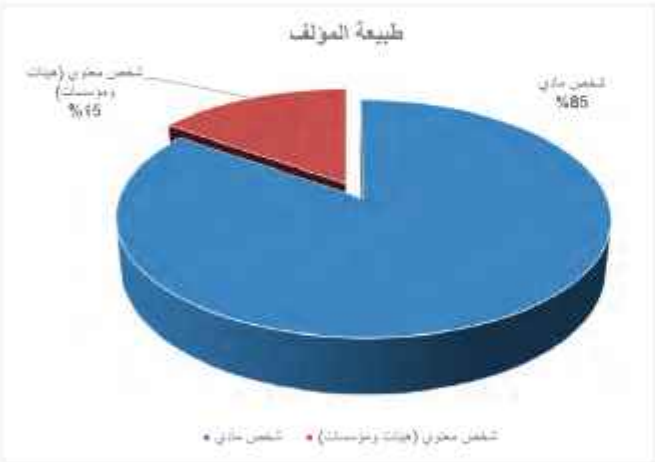

يشير توزيع الإصدارات حسب طبيعة المؤلف إلى هيمنة واضحة للأشخاص الماديين على حركة النشر، حيث بلغ عدد العناوين الصادرة عن مؤلفين أفراد 6059 عنوانًا من مجموع 7143 عنوانًا، أي ما يقارب 84,82% من إجمالي الإنتاج. بينما لم تتجاوز إصدارات الأشخاص المعنويين، من هيئات ومؤسسات، 1084 عنوانًا بنسبة تناهز 15,18%.

انطلاقا من هذه المعطيات، يمكن اعتبار هذا التفاوت بين الصنفين مؤشراً على طبيعة البنية الثقافية والإنتاج المعرفي، حيث يغلب الطابع الفردي على عملية التأليف، بينما يظل النشر الصادر عن الهيئات والمؤسسات مرتبطًا غالبًا بالتقارير الرسمية، والدراسات المتخصصة، والأعمال الجماعية ذات الطابع الأكاديمي أو التوثيقي.

- توزيع الإصدارات حسب مقاربة نوع المؤلف:

نوع المؤلف	العدد	النسبة
ذكر	4504	74,34%
أنثى	1079	17,81%
جماعي	476	7,86%
المجموع	6059	100%

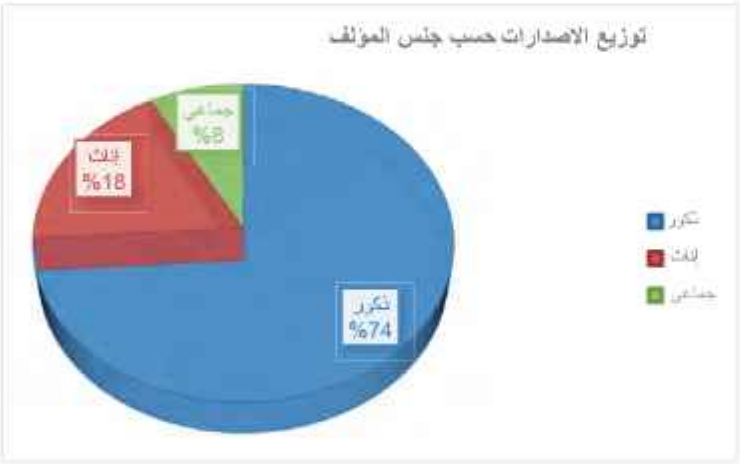

تبين المعطيات الإحصائية الخاصة بتوزيع الإصدارات حسب نوع المؤلف أن المؤلفين الذكور يستحوذون على 4504 عنواناً بنسبة 74,34% من مجموع 6059 عنواناً، ، وهو ما يعكس استمرار مركزية الإنتاج الفردي الذكوري داخل منظومة النشر. في المقابل، لم تتجاوز مساهمة المؤلفات الإناث 1079 عنوانا بنسبة 17,81%، وهو ما يؤشر على اختلال ملحوظ في توزيع الإنتاج حسب النوع.

أما الإصدارات ذات الطابع الجماعي، فقد بلغت 476 عنوانا بنسبة 8%، وهو مستوى يظل محدودا نسبيا.

يمكن تفسير هذا التفاوت بين الذكور والإناث، بكونه يعكس اختلالا في توزيع فرص الإنتاج والنشر، سواء على مستوى الولوج إلى فضاءات التأليف، أو على مستوى الاندماج داخل شبكات النشر والتداول الثقافي. كما يدل هذا الفارق على أن حضور العنصر النسوي في مجال التأليف، رغم تحسنه النسبي، لم يبلغ بعد مستوى التوازن مع نظيره الذكوري.

1.4-خريطة الطباعة الوطنية والدولية للإصدارات المغربية:

- توزيع المطابع داخل المغرب وخارجه:

موقع المطبعة	عدد الإصدارات	النسبة
داخل المغرب	6423	93,82%
خارج المغرب	424	6,18%
المجموع	6847	100%

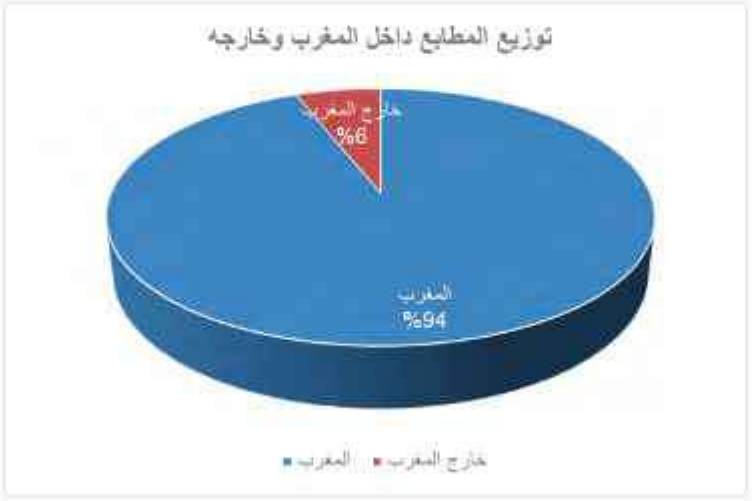

- توزيع المطابع حسب التقسيم الجهوي للمملكة:

الجهة	العدد
الرباط - سلا - القنيطرة	2077
الدار البيضاء - سطات	1614
فاس - مكناس	989
طنجة - تطوان - الحسيمة	457
سوس - ماسة	453
مراكش - اسفي	396
الشرق	236
بني ملال - خنيفرة	117
درعة - تافيلالت	53
العيون - الساقية الحمراء	25
الداخلة - وادي الذهب	4
كلميم - واد نون	2
المجموع	**6423**

